http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1772) السنة السابعة - السبت (17) نيسان 2010

كتابة على الحيطان

عندما يقف المسؤول أمام القاضي..

عامر القيسي

مجموعة من ضحايا النظام الصدامي من السجناء السياسيين يقدمون شكاوى قانونية ضد وزير البلديات.. مجموعة من المواطنين يقدمون شكاوى قانونية ضد وزير الدفاع لاعتقادهم بحصول انتهاكات من قبل بعض وحدات الجيش على قريتهم .. اكثر من مسؤول في الصف الامامي من النخبة الحاكمة جرجرهم المواطنون الى سوح القضاء ،دون خوف من تهديدات منظمات امن المنطقة أو المنظمة الحزبية أو خوف الاختطاف من الشارع أو عمليات الدهس الغامضة!

هذه الحالات الفردية من الوعي القانوني، تشكل حاضنة لحماية حقوق المواطن، حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. صحيح انها حالات فردية لم ترتق بعد الى مستوى الظاهرة الاجتماعية الا انها ، حجر الاساس الحقيقي لانتشار الوعي الحقوقي ، وهو مايشجع المواطن على ان يكسر حاجز الخوف من المسؤول، الحاجز الذي غلف حياته بالشك والتردد والريبة، لأن الاقتراب من قلاع المسؤولين في نظام القمع السابق ، كان بمثابة كارثة حقيقية في حياة المواطن الذي تعلّم من" القائد" ان القانون هو جرّة قلم ، والوحيد القادر على جرّها بكل اريحية هو "القائد" نفسه لاغير. لذلك كانت تنتهك حقوق المواطن من دون ان يستطيع هذا المواطن المسكين من ان يرفع يده احتجاجا، كما يقول الشاعر فوزي كريم، أو حتى يعترض، لأن ما سيراه من ازلام السلطة له أول وليس له آخر من الاهانات والملاحقات والسجن ، بل وحتى التغييب عن الحياة ، لمجرد ان يفكر في المطالبة بجزء من حقوقه التي ثبتتها القوانين له نظريا والتي كان اقزام النظام ينتهكونها متى شاؤوا. لقد انتقلنا، ولو بشكل مشوّه ، من قانون الفرد الى قانون المؤسسة ، وبذلك اصبحت لنا مرجعيتنا القانونية التي لا" يشخط" على بنودها اكبر مسؤول في البلد لاعتبارات خاصة. واصبح بإمكان مبلّغ الشرطة ان يطرق ابواب المسؤولين ليبلغهم بموعد المرافعة امام القاضي أو التحقيق في مراكز الشرطة . قد لايستطيع الشرطي اليوم ان يدق باب الوزير، ربما لمجهولية محل اقامته أو عدم استطاعته دخول المنطقة الخضراء الآن ،لكنه بالتأكيد يستطيع ان يفعل ذلك لاحقا عندما تصبح بيوت الوزراء وكبار المسؤولين منتشرة في مناطق عادية يستطيع ان يصل اليها بيسر وسهولة بدون باجات خضر أو صفر أو حمر. وحتى اللحظة التي يحصل فيها هذا التعارف بين الشرطي والمسؤول، فان امام وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المهتمة بترسيخ القانون كجزء من الحياة اليومية في تفصيلات حياتنا السياسية والاجتماعية ، زمن كاف لتنشيط دورها المفترض في اشاعة هذا النوع من الثقافة التي ستنعكس تأثيرات اشاعتها على حياتنا اليومية، في مختلف مفاصلها، وكم سنكون سعداء حين نصل الى اليوم الذي نرى اكبر المسؤولين العراقيين يقف امام مركز الشرطة بانتظار دوره في التحقيق، أو نرى قاضيا يحكم في قضية لصالح مواطن بسيط في مواجة مسؤول كبير يخشى الكثير من ان يقولوا له "على عينك حاجب"!

منصب رئيس الوزراء يعرقل إعلانه

تحالف (الوطني) و (القانون) ينتظر موقف الصدرين

مع دعوة رئيس الجمهورية، جلال طالباني، إلى إشراك جميع الكتل السياسية الفائزة في تشكيلة الحكومة الجديدة، مازالت حوارات التحالفات الجديدة، على مدى اليومين الماضيين، لم تصل إلى نهايات حاسمة.

ففي الوقت الذي تترقب فيه أوساط سياسية وإعلامية إعلان تحالف "دولة القانون" و"الوطني"، بات من الواضح تعثر الاتفاق بسبب عقبة مرشح تسوية لمنصب رئيس الوزراء القادم، لكنه، وبحسب نواب عن القائمتين، في حكم المحسوم.

تصريحات الرئيس طالباني جاءت خلال لقائه ظهر أمس الأول السفير المصري في بغداد شريف شاهين. وقال فيه: ان تركيبة العراق الاجتماعية والسياسية متنوعة تحتم الائتلاف فيما بينها والعراق لا يمكن أن يحكم إلا عن طريق الشراكة الحقيقية بين مكوناته.

عمار الحكيم

مقتدى الصدر

نوري المالكي

إياد علاوي

بغداد / المدى

من جهة أخرى، قالت مصادر مطلعة: ان المفاوضين من الائتلاف الوطني العراقي، خصوصا من كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، طالبوا بضمانات من دولة القانون تتعلق بحماية الاتفاق وتسمية رئيس الوزراء وعدم تكرار تجربة الحكومة السابقة، وهو الأمر الذي يجري التفاوض حوله بسبب رفض دولة القانون ذلك.

وكان من المقرر أن يتم الإعلان عن هذا الاتفاق يوم الثلاثاء الماضي وتم إرجاؤه لمدة ٤٨ ساعة وانتهت هذه المدة دون الإعلان عن هذا الاتفاق.

النقاط العالقة

وتبين ان عددا من النقاط العالقة تنتظر الحسم، وان قرار الإعلان ينتظر موقفا نهائيا من التيار الصدري. القيادي في ائتلاف دولة القانون، عزت الشابندر، كشف، أمس الجمعة، عن تلك النقاط، وقال في تصريح خص به "المدى" إن التحالف مع الائتلاف الوطني أمرٌ محسوم، لكن آلية وتوقيت اختيار مرشح رئاسة الوزراء تعد أهم العوائق التي تواجه التحالف الجديد.

ويقول الشابندر: "الخلاف الان حول ترشيح رئيس الوزراء..هل تتم قبل، او بعد، اعلان التحالف".

وبحسب الشابندر فان خلافا اخر بين الائتلافين يتعلق بهوية التحالف الجديد وصياغة اعلانه، ويبدو ان هذه المسألة لم تحسم بعد وتتأرجح ما بين اعلان الاندماج او العودة الى التحالف القديم، الائتلاف الوطني العراقي. وكشف الشابندر عن ان التيار الصدري طلب التريث لمدة ٤٨ ساعة ليعلن بعدها موقفه من هذه النقاط.

من جانبه، ذكر عضو الائتلاف الوطني وائل عبد اللطيف ان الصدريين طالبوا بضمانات وضوابط لهذا الاتفاق لحمايته وعدم تكرار التجربة السابقة. لكنه، أكد إن الأمور تسير نحو تحالف الائتلافين وهناك بعض الإشكاليات الموجودة يجرى التفاوض بشأنها حاليا.

ويرغب الصدريون بحسم موضوع رئاسة الحكومة المقبلة قبل إعلان الاتفاق بالإضافة الى وضع ضمانات على ائتلاف دولة القانون تتمثل بعدم تكرار ما سموه "الأخطاء السابقة في إدارة الحكم".

وبحسب مصادر مطلعة للمدى، فان الصدريين يرغبون في حال إتمام الاتفاق، بان لا تتم تسمية مرشح لرئاسة الوزراء من قبل حزب الدعوة باعتبار إن الأخير تسنم المنصب في الدورتين السابقتين، وعليه أن يعطي هذا المنصب لآخرين من كتل الائتلاف".

بيد ان قضية تسمية المرشح مرهونة بقرار لجنة جديدة شكلها الائتلافان، وبحسب القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي، الشيخ حميد معله، الذي نقلت وكالة أنباء براثا عنه أمس: "ان اللجنة ستعتمد على "معايير أساسية ودقيقة لتسمية المرشح".

دولة القانون ..آليات جديدة

وبدا الخلاف واضحا حول الية ترشيح رئيس الوزراء بين الائتلافين، خصوصا بعد اعلان "دولة القانون" آلياته الجديدة في تسمية المرشح.

وقال القيادي في القائمة عبد الهادي الحساني لوكالة كردستان للانباء امس الجمعة: إن هناك طريقتين لاختيار رئيس الوزراء المقبل، الاولى بالتوافق السياسي، والثانية بالتصويت داخل الائتلافين.

وأضاف الحساني أن الثوابت التي اتفقت عليها القائمتان في اجتماعهما الاخير (الثلاثاء الماضي) تمثل بحق كل كتلة طرح مرشحيها لتولي منصب رئاسة الوزراء ثم يصار الى الحوار لاختيار شخصية رئيس الوزراء.

واشار الى أن مرشح قائمة ائتلاف دولة القانون هو رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، ومن حق قائمة الائتلاف الوطني العراقي ترشيح شخصيات لهذا المنصب، وبالتالي نتحاور على الاسماء المطروحة أو نلجأ الى التصويت لاختيار رئيس الوزراء.

وتابع الحساني "كنا نسعى خلال الفترة الماضية لاندماج الائتلافين في ائتلاف واحد أو التحالف لتشكيل اكبر كتلة داخل مجلس النواب يوكل لها تشكيل الحكومة المقبلة".

لجنة لتسمية المرشح لرئاسة الحكومة

ومن اجل الاسراع في اعلان التحالف بين دولة القانون والائتلاف الوطني فقد أعلن حميد المعلة عضو"الائتلاف الوطني" ان ائتلافه و"دولة القانون"، "اتفقا على تشكيل لجنة لاختيار رئيس الوزراء المقبل وفق معايير اساسية ودقيقة لترسيم هذا المنصب المهم والحساس"، مشيرا إلى ان "الائتلافين قطعا شوطا كبيرا من المحادثات ووصلا الى مراحل ايجابية وجيدة للتحالف".

واشار المعلة إلى ان "الاعلان عن تحالف الائتلافين يعتمد على طبيعة الحوارات القائمة، ومن المؤمل ان يكون الاعلان عن التحالف بعد المصادقة الرسمية على النتائج الانتخابية من قبل المحكمة الاتحادية".

بدوره، قال زميله في الائتلاف والقيادي في "حزب الفضيلة" جعفر الموسوي ان "هناك اكثر من مرشح في "الائتلاف الوطني" و"دولة القانون" سيتم البحث باسمائهم لشغل منصب رئيس الوزراء"، موضحاً أن "الائتلافين متفقان على وضع كل ائتلاف الية معينة لاختيار رئيس الوزراء، ومن يحظى بالتوافق سيكون هو المرشح لهذا المنصب"، مؤكدا ان "الائتلاف الوطني لا يضع اي خط احمر على كل المرشحين لهذا المنصب والتوافقية او التصويت هما من ستحسمان ذلك الامر".

في السياق نفسه، قال الناطق باسم "التيار الصدري" صلاح العبيدي ان "التيار الصدري ينتظر صدور موقف مفصل من زعيم التيار مقتدى الصدر بخصوص تحالف الائتلافين ربما يكون (اليوم) السبت" من دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.

بدوره، اعتبر القيادي في "ائتلاف دولة القانون" حسن السنيد ان التحالفات الجارية حاليا بين ائتلافه و"الائتلاف الوطني" سيجعل منهما الكتلة البرلمانية الاكبر وسيكون رئيس الوزراء من هذه الكتلة، ولذلك، فان فرصة علاوي برئاسة الحكومة المقبلة تلاشت"، داعيا "لائحة العراقية" الى "ان تعيد حساباتها وطنيا لا اقليميا ولا دوليا".

اوساط القائمة "العراقية" تترقب سير الحوارات الجارية بين القوائم المتنافسه من دون اغفال حقها في تشكيل الحكومة مع اتهامها قائمة المالكي بالعمل على انقسام لائحة "العراقية".

موقف الصدريين

على صعيد آخر، نفى التيار الصدري، عصر أمس الأول، الأنباء التي تحدثت عن إرسال زعيمه مقتدى الصدر كتابا إلى قائمة الائتلاف الوطني يؤكد فيه رفضه ترشيح أي شخصية من التيار أو من حزب الدعوة الإسلامية لشغل منصب رئيس الوزراء، ويؤكد أنه بانتظار موقف من الصدر بشان اندماج الائتلافين.

وكانت تسريبات صحفية ظهرت نهاية الأسبوع الماضي أفادت بان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بعث برسالة متعلقة بالتحالف بين الائتلافين أكد فيها انه يرفض تولي أي شخصية من التيار الصدري أو حزب الدعوة الإسلامي لمنصب رئيس الوزراء المقبل.

المتحدث باسم التيار صلاح العبيدي قال لوكالة السومرية نيوز أمس الأول أن التيار ينتظر صدور موقف مفصل من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بخصوص تحالف الائتلافين، من دون أن يدلي بمزيد من المعلومات.

وتأتي هذه التسريبات متطابقة نوعا ما مع المواقف التي أبداها عدد من قياديي التيار خلال الأيام الماضية، إذ كان القيادي في التيار الصدري بهاء الأعرجي ذكر لوكالة "السومرية نيوز"، الأحد الماضي أن أي مرشح من حزب الدعوة أو شخصية مقربة منه لن يلقى قبولا من أغلب الكتل المشاركة في العملية السياسية"، مبينا "إننا لا نريد أن نعيد أخطاء الماضي، لأن الوضع لا يتحمل".

وتعد مسألة تحديد رئيس الحكومة المقبل من أبرز النقاط العقدية التي تحتاج إلى تسوية واتفاق بين مختلف القوائم العراقية الفائزة وقائمتي ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي بشكل خاص.

في السياق نفسه، اكد حيدر العبادي القيادي في حزب الدعوة و«دولة القانون» لراديو «سوا» ان شروط مقتدى الصدر ادت الى ارجاء اعلان اندماج ائتلافه مع «الوطني العراقي» لتشكيل الكتلة الاكبر.

من جهته، دعا القيادي في التيار الصدري صباح الساعدي «دولة القانون» الى سحب ترشيح المالكي لولاية ثانية بسبب ما وصفه بالرفض المبطن لمعظم القوائم الفائزة لهذا الترشيح. واعرب عن امله ان تدخل «دولة القانون» الى مفاوضات من دون شرط، مؤكدا ان عدم الاتفاق على آلية ترشيح رئيس الوزراء هو ابرز المعوقات.

في المقابل، جددت «دولة القانون» تمسكها بترشيح المالكي. ووصف المتحدث حاجم الحسني تصريحات الساعدي بأنها شخصية، مشددا على ان المرشح الوحيد لدولة القانون هو نوري المالكي.

تحالف صعب

وفي تطور متصل، قال عضو الائتلاف الوطني القيادي في حزب الفضيلة جعفر الموسوي: إن هناك أكثر من مرشح في الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون سيتم التباحث بأسمائهم لشغل منصب رئيس الوزراء.

لكنه أكد ان موضوع تحالف الائتلافين بات أمرا شبه محسوم ولم يتبق سوى إجراءات بسيطة للإعلان عن ذلك.

ويبدو إن تأجيل إعلان الاتفاق يظهر ان تحالف الائتلافين ليس سهلا، إذ إن هناك بعض الأمور العالقة التي يجب حسمها بين الائتلافين، وان إرجاء عملية تسمية رئيس الوزراء وعدم الاتفاق على آلياته ربما يعرض تحالف الائتلافين إلى الانفراط مجددا وهو ما يحاول الصدريون حسمه في الوقت الحالي.

دعوة العراقية

لكن تصريحات لأعضاء في دولة القانون توحي بأن امر التحالف بات في حكم المحسوم، وذهبوا، في تصريحات صحفية أدليت أمس، إلى ان التحالف الجديد سيدعو العراقية إلى الحكومة الجديدة.

القيادي في دولة القانون، حسن السنيد، أكد ان التحالف الجديد سيدعو العراقية لتشكيل الحكومة. وقال إن بقاء العراقية في المعارضة "غير مجد وعليها الاشتراك في الحكومة".

وترى أوساط سياسية ان إعلان التحالف الجديد سيسرع من انضمام قائمة التحالف الكردستاني إليه، وهو ذات الأمر الذي ذهب إليه السنيد في تصريحات صحفية أدلى بها أمس: "الوقتُ مناسبٌ الان لإعلان تحالف تشكيل الحكومة بين الائتلافين والكردستاني.

وكان قياديون في دولة القانون والائتلاف الوطني قد تحدثوا، في وقت سابق، عن تحالف وشيك بينهما سيعلن قريبا وهو ما يؤهلهما لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بحسب تفسير المحكمة الاتحادية، إلا ان قياديين في التيار الصدري نفوا ذلك.

وكانت مصادر في العراقية قد هددت بالانسحاب من تشكيل الحكومة في حال عدم إناطة المهمة لها باعتبارها الكتلة الفائزة الأكبر بالانتخابات.

مرشح التسوية..مرة اخرى

في غضون ذلك، توقع القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أن يتم اللجوء إلى مرشح تسوية اذا بقت الحوارات بين الكتل السياسية تسير بالاتجاه الموجود حاليا.

وقال: إن احتمال مرشح التسوية وارد في حال أخفقت الكتل السياسية في حسم موضوع رئيس.

لكن عثمان قال في تصريحات صحفية أدلى بها أمس إن مرشح التسوية سيضعف الحكومة الجديدة، لأنه سيكون مقيدا بالرجوع إلى الكتل السياسية قبل اتخاذه لأي قرار".

ويفضل عثمان الاحتكام، في هذا الشأن، الى الدستور وان تنتظر الكتل السياسية النتائج المصادق عليها لكي تسير بالمفاوضات، اذ ان فرق الكرسيين في نتائج الانتخابات بين العراقية ودولة القانون ممكن ان يتغير اذ قبلت بعض الطعون لائتلاف دولة القانون وهذا سيغير المعادلة السياسية.

ردود فعل

ورغم ان الاتفاق بين دولة القانون والوطني لم يحسم نهائيا حتى الساعة، لكنه مازال يلقى ردود فعل متناقضة من الفرقاء السياسيين.

عضو الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف وصف انتقادات القائمة العراقية للتقارب وامكانية تحالف الائتلاف الوطني العراقي مع ائتلاف دولة القانون بـ "المعيبة".

وقال: "استغرب من هذه الانتقادات والتصريحات في وسائل الاعلام من قبل قادة العراقية حول تحالف الائتلافين، ولا نعرف المسوغات التي قالها قادة العراقية بان هذا التحالف طائفي.

وتشهد الساحة السياسية العراقية حراكا على المستويين المحلي والاقليمي بهدف وضع الخطوط العامة لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة، فيما يجري الحديث عن احتمال وصول و فد من التحالف الكردستاني قريبا للشروع في المفاوضات مع الكتل الاخرى.

ويدخل الفريق الكردستاني المفاوضات مع الكتل العراقية وبجعبته ٥٧ من أصل ٣٢٥ مقعداً يتألف منها البرلمان العراقي، فيما لم تصدر لحد الآن أي تصريحات رسمية من الكتل الكردية عن ميولها للتحالف مع قوائم معينة دون غيرها، مشددة على وقوفها على مسافة واحدة من الجميع، سوى تحفظها على شخصيات محددة في القائمة العراقية.

الجلسة الأولى للبرلمان وعقدة توزيع المناصب السيادية

بغداد / المدى

ما زالت الية توزيع المناصب السيادية بين الكتل الفائزة في الانتخابات البرلمانية تشغل الحيز الاكبر في المفاوضات السياسية الحالية، لاسيما وان الجلسة الاولى للبرلمان سوف تعقد بعد (١٥ يوما قابلة للتمديد) من المصادقة على نتائج الانتخابات، ففي الوقت الذي راى فيه سياسيون ضرورة توزيع المناصب قبل البدء بالجلسة الاولى البرلمانية، راى آخرون انه سوف تعقد وفق الفترة المحددة حسب الدستور.

وأكد التحالف الكردستاني ضرورة الاتفاق على الية توزيع المناصب السيادية قبل الدخول الى الجلسة الاولى للبرلمان.

وقال عضو التحالف الكردستاني احمد انور لـ المدى: ان "مسالة توزيع المناصب السيادية مهمة جدا في المرحلة الحالية ولايمكن الدخول الى البرلمان المقبل دون الوصول الى اتفاق اولي على اقل تقدير".

واضاف: "يجب ان يكون هناك اتفاق اولي كما حصل في الدورة الاولى على تسمية هيئة رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء".

وتابع: "بالنسبة الى رئاسة الوزراء من الممكن النظر بها بعد عقد الجلسات الاولى من البرلمان لكن بالنسبة لرئاسة البرلمان والجمهورية فيجب تحديد ملامحها قبل هذا الوقت".

وبين: "ان الفترة المحددة لاختيار رئيس الجمهورية ١٥ يوما بعد عقد الجلسة الاولى لذلك لابد من حصول توافقات سياسية بشأن الامر".

من جهته اعتبر عضو ائتلاف دولة القانون هادي الحساني انه من الممكن النظر في هذا الامر والاتفاق على آلية توزيع المناصب السيادية قبل الدخول الى الجلسة الاولى للبرلمان المقبل.

واضاف الحساني لـ الوكالة الاخبارية الاسبوعية : ان "واقع الحوارات بين الكتل السياسية سينضج الرؤية الاخيرة قبل انعقاد الجلسة الاولى وسوف تساهم في الاتفاق على تسمية هذه الحوارات في توزيع المناصب السيادية".

واوضح: ان "المرحلة المقبلة بحاجة الى تكاتف بين الفرقاء السياسيين من اجل النظر الى المصالح العامة وترك المصالح الضيقة واذا ما تحقق هذا الامر فمن الممكن النظر الى هذا الشيء والوصول الى اتفاق اولي بشأن المناصب السيادية".

من جانبه قلل عضو الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف من اهمية آلية توزيع المناصب السيادية قبل عقد جلسة البرلمان الاولى.

واوضح عبد اللطيف في تصريح صحفي: ان "الجلسة الاولى للبرلمان سوف تعقد وفق الفترة المحددة بحسب الدستور سواء تم الاتفاق على توزيع المناصب السيادية او لم يتم".

واضاف: ان "المادة ٥٠ من الدستور تنص على ان جميع الاعضاء يحضرون الى الجلسة الاولى ويؤدون اليمين الدستورية ومن لم يؤد هذا اليمين لن يعتبر عضواً في مجلس النواب لذلك ليس من حق اي عضو ان يرفض دخول الجلسة والمطالبة بتشكيل الرئاسات الثلاث الى ان يصبح عضوا في البرلمان".

متى يجتمع النواب الجدد؟

الديمقراطية في العراق ليست باهرة ولكنها ليست قاتمة

ترجمة: عمار كاظم محمد

هاجم سايمون جيننكز الادعاءات الغربية التي سمت جهود الولايات المتحدة لتصدير الديمقراطية " بالعدوان" وهو ما يكشف عن سوء فهم للسياسة الخارجية الامريكية والمكان الذي يجب أن ترتقي اليه الديمقراطية فيه.

ان الغضب الذي يعتري الكثيرين من الخوف من الفشل في العراق وافغانستان لايجب ان يقودنا الى الخلط بينه وبين تعزيز الديمقراطية نفسها . فقد ذهبت الولايات المتحدة الى تلك الحروب لأنها تعتقد سواء كانت على حق أم باطل أن حكام تلك البلدان كانوا يشكلون تهديدا للأمن القومي وكان الحل القصير الأمد يتمثل في اسقاط نظام طالبان ونظام صدام حسين ولم يكن الهدف من تلك الحروب تحويل العراق وافغانستان الى ديمقراطيات على النموذج الغربي بحد ذاته.

لكن رغم ذلك ولأسباب تاريخية وايديولوجية يجد صناع السياسة الأمريكان أن من الصعوبة تأطير اعمالهم بشكل خاص بظروف الأمن وحدها . المتشددون من النكسونيين في الواقعية السياسية نادرا ما يجدون من يأخذ بآرائهم في واشنطن وبدلا من ذلك فان هناك تقليدا ليبراليا قويا يدفع لمواصلة التحول الديمقراطي بصرف النظر عن الدافع الأصلي ومن بغداد الى كابول كان الأمل معقودا أن يتم الترحيب بالديمقراطية مجددا لأهداف امنية اكثر إلحاحاً.

ان القول أن الولايات المتحدة اليوم تقوم بتصدير الديمقراطية مع العدوانية والعنف هو اشبه بالنكتة أو الكاريكاتير في أحسن الأحوال وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تستخدم قوتها الهائلة لدعم الديمقراطية وتبدو أحيانا غير متأكدة من كيفية القيام بهذا الأمر حيث أن مانراه في العراق وافغانستان يظهر أن القوة العسكرية الأمريكية وحدها هي أمر مخيب في تعزيز الديمقراطية باستثناء ما حصل من اعادة اعمار اليابان والمانيا في الحرب العالمية الثانية.

واذا كانت الولايات المتحدة على زعم بعض المتشددين كان يجب عليها أن تكون اكثر بساطة من خلال تنصيب ديكتاتوريات صديقة لها كما عمل السوفيت في كابول وفي بغداد لخلق حالة التوازن مع إيران فان المفارقة هي أن الولايات المتحدة قد نفضت يديها من تلك الانظمة الاستبدادية المضطربة منذ زمن طويل والتي استثمرت أموالها في صفقات بيع النفط وليس صناديق الاقتراع لذلك اختارت الولايات المتحدة تلك المهمة الشاقة في تشكيل نظام سياسي جديد كليا في مجتمعات فهمتها بشكل سيئ.

ربما لاتكون فرص الديمقراطية في العراق باهرة لكنها في ذات الوقت ليست قاتمة كذلك وربما يكون من الخطأ احيانا استبعاد الانتخابات التي ربما تؤدي الى انتخاب زعيم واحد من خارج الحلقة لمصلحة منافسيه ففي أي بلد ليس لديه تاريخ للديمقراطية لايمكن أن ينظر الى شيء كهذا باحتقار كيفما كان شكله كسرا للعملية.

ربما تبدو الأمور اسوأ في افغانستان عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام الماضي والتي لعب الغرب فيها دورا ضعيفا لإنجاحها ولهذا يجب ان تنتقد أمريكا بسبب خجلها وعجزها عن تعزيز الديمقراطية في هذه الحالة. وليس بسبب العدوانية كما يدعي البعض ومن المفارقات انه بسبب نبضها الديمقراطي فان واشنطن تجد نفسها عالقة مع غير متعاون واستبدادي مثل حامد كرزاي وهو الأمر المشابه لما حدث في جنوب فيتنام عام ١٩٦٠ وهو امر غير مريح. سايمون جننكز يقترب من القول من أن القائد الافغاني له مايبرره في تزويره للانتخابات وخرق الحكم الديمقراطي والتسامح في الفساد لأن هذا مايمليه عليه الواقع الأفغاني والحكومات الغربية على خطأ او أنها تنافق في انتقادها له . ومهما بدا ضعيفا فان البرهان في انه ليس هناك نقطة في محاولة تشجيع الديمقراطية لأن افغانستان والبلدان العربية لم تك يوما ديمقراطية هو خطأ جبري وبالنسبة لمواطني تلك البلدان يمثل مشورة يائسة.

وبالمثل فان نظرة التشاؤم الضحلة هي من تبرهن على انه يجب على البلدان الغربية ان لاتروج للديمقراطية خارج بلدانها لأنها نفسها هي ايضا تحتوي على الفساد والخطأ وفي انه لايهم تجربة تلك البلدان عبر الانتخابات لأنهم يغالون في تقييمها فالانتخابات لا تساوي الديمقراطية لكنها شرط لا غنى عنه لوجودها.

البعض من الغربيين ربما متحررون من الوهم او يشعرون بالملل من الانتخابات لكن ذلك الشعور لاتشترك فيه اكثر البلدان الديمقراطية حيث ان هناك جوعاً حقيقياً له عندهم وهو ما يوضح الفهم بكونهم يمثلون تقدما في ذلك. الكاريكاتير الذي يتناول جهود الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية يطل ايضا على الجهود السلمية والمحدودة التي لاتعد ولا تحصى التي تحاول من خلالها الولايات المتحدة والدول الغربية والتي تناضل في ظروف غالبا ما تكون صعبة في اغلب الأحيان لمساعدة المواطنين الذين يعيشون تحت حكم الانظمة الاستبدادية للحصول على قدر اعظم من السيطرة على كيفية الحكم فحتى لو كانت اخطاء الولايات المتحدة في العراق وافغانستان قد جلبت سوء السمعة لمسألة تعزيز الديمقراطية لكنها في ذات الوقت تستحق الديمقراطية أن تتقدم وليس أن تترك.

عن: الفاردیان